

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٢٩٦٣٩ لسنة ٥٩ ق.عليا

بجلسة ٢٣/٥/٢٠١٥ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٨/١٢/٢٠١٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تُرجع أقدمية السيد / حسنى محمد عزت أحمد على الحديدى - وكيل النيابة الإدارية -

فى وظيفة معاون نيابة إدارية - إلى ذات أقدمية زملائه المعينين بالقرار الجمهورى

رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٨ ويُعاد ترتيب أقدميته بين زملائه فى ذات الوظيفة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٧ يناير سنة ٢٠١٦ م) .

عبد الفتاح السيسى